

خلاف منتظر بين البرلمان والقضاء حول تحقيقات المرفأ!

خاص المدى جنان جوان أبي راشد

في انتظار ما ستؤول اليه النقاشات السياسية بعيداً من الأضواء لإيجاد مخرج للأزمة الحكومية بعد جلسة مجلس الوزراء العاصفة بسبب التحقيقات بملف تفجير المرفأ، وما تلاها من أحداث خطيرة في الطيونة، يجتمع مجلس القضاء الاعلى الثلاثاء المقبل، وقد تمت بحسب ما تردّد اعلامياً دعوة المحقق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار الى حضور الاجتماع، والاستماع منه الى رأيه حول مسار التحقيق في قضية انفجار المرفأ، في حين يلتئم مجلس النواب الثلاثاء ايضاً في جلستين متتاليتين الاولى لانتخاب اللجان، والثانية لمناقشة قانون الانتخاب، فهل تناقش خلال الجلسة النيابية قضية كفت يد البيطار عن القضية؟

المخارج القضائية

رئيس مؤسسة JUSTICIA الحقوقية المحامي الدكتور بول مرقص الذي يشدد على مبدأ الفصل بين السلطات، يؤكد أن المحقق العدلي هو سيّد ملفه ولا سلطة عليه حتى من مجلس القضاء الأعلى. ويقول مرقص في حديث ل"المدى" إن السلطة السياسية المتمثلة بالحكومة أو وزير العدل أو حتى مجلس القضاء الأعلى كإدارة قضائية، لا صلاحية لديهم جميعاً ولا يحق لهم التدخل في أساس عمل المحقق العدلي، ويضيف: أما اذا كان هناك ثمة ارتياب، فهناك محكمة تمييز لديها الاختصاص ويمكن لها اتخاذ قرار بنقل الدعوى من يد المحقق العدلي، إذ إن هناك أصولاً لطلب ردّه، ويجري الحديث في هذا الصدد عن إمكان اللجوء الى الهيئة العامة لمحكمة التمييز كي تعلن عن المحكمة الصالحة للفصل في طلب الردّ.

ويعتبر مرقص أن محاولة تعيين محقق آخر أو حتى التفكير في وضع عراقيل أمام عمل المحقق، هو تدخل سافر في أعمال القضاء وضرب لمبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، كما يرى أن بحث الملف على طاولة مجلس الوزراء ووضعه كبنء على جدول اعماله مخالفة للمبدأ أنف الذكر. ويختم مرقص: يبقى أن الإخراج القضائي، أكان لناحية طلبات ردّ أو نقل القاضي، محصور في المسارات القضائية البحتة.

المخارج السياسية

ويتطرق مرقص الى موضوع تحرك السلطة السياسية لإيجاد المخارج اللازمة للأزمة، في حال لم يتنحّ القاضي البيطار من تلقاء نفسه، وهو أمر مستبعد وغير مطروح حالياً، كما يقول، موضحاً أن هذا التحرك هو محصور بإمكان طرح الملف كبنء على جدول أعمال الهيئة العامة للمجلس النيابي الثلاثاء المقبل أو الثلاثاء الذي يليه، وذلك بعد بدء العقد العادي للبرلمان بعد غد، من خلال إحالة ملف جريمة المرفأ على التحقيق البرلماني عقب تأليف الهيئة، وبأصوات الأكثرية العادية من النواب، لجنة تحقيق برلمانية تُعنى بهذا التحقيق وتعلن أنها تمتلك الصلاحية في هذا المجال، ويتابع: إلا أن توجيه أي اتهام من جانب هذه اللجنة البرلمانية والذي يمكن أن يتم في مرحلة لاحقة، سيكون بحاجة الى تصويت ثلثي أعضاء البرلمان. وإذ يرى مرقص أن البرلمان تأخر في تشكيل هكذا لجنة، يعتبر أن اعلان المجلس النيابي أن لديه هذه الصلاحية في تولي التحقيقات سيقابله على الأرجح ردود تشير الى أنه سبق للمحقق العدلي أن بدأ بعمله وتحقيقاته ووضع يده على الملف المذكور، على غرار أي محكمة تضع يدها على ملف معيّن، وضمن إطار ما يُعرف بـ "droit de saisine". ويتوقع مرقص أن نكون عندئذ أمام ما وصفه بالتنازع الإيجابي للصلاحيات بين مجلس النواب والمحقق العدلي، وكل من الطرفين يُعتبر عندئذ أنه يمتلك هذه الصلاحية، ويتابع مرقص: هذا أفضل مخرج للسلطة السياسية وإن كنت لا أدعو الى اللجوء اليه.

ويفقى السؤال هل نكون فى الأيام القليلة المقبلة أمام نزاع بين السلطتين التشريعية والقضائية حول ملف تفجير المرفأ، ولكن ليس نزاعاً إيجابياً، كون الإجابيات غائبة فى الفترة الراهنة، وخصوصاً أن قانون استقلالية القضاء ما زال يراوح مكانه لسبب أو لآخر فى أدراف لجنة الإدارة والعدل؟!

sawahhost.com) خلاف مننظر بين البرلمان والقضاء حول تحقيقات المرفأ! | سواح هوست